الأمم المتحدة S/PV.6293

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٩٣**

الثلاثاء ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لونغ تشو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	غابون	السيد إيسوزي – نغوندیت
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد إبنر
	نيجيريا	السيد أونووا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الأول للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) (S/2010/166)

رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/153)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل، أود أن أغتنم الفرصة للإشادة، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السيد إيمانويل إيسوزي – نغونديت، الممثل الدائم لغابون، على قيادته الرشيدة كرئيس لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس ٢٠١٠. وأنا واثق بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير إيسوزي – نغونديت وفريقه المقتدر على إنتاجيتهما والحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي. ونحن ممتنون لهما للغاية.

أيضا، بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في القاعة المؤقتة الجديدة، أود أن أقول إنه قد يترعج بعض الشيء أعضاء المجلس ومن يحضرون الجلسات. ولكن آمل أن نحقق أفضل استخدام لهذا الترتيب.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الأول للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) (S/2010/166)

رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/153)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوة السيد عبد الباسط تركي سعيد، رئيس لجنة الخبراء الماليين في العراق، إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة السيد تركي سعيد إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد تركي سعيد (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق أيضا على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يون يامازاكي، المراقب المالي للأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد يامازاكي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أرحب بالسيد تركي سعيد والسيد يامازاكي في المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/166، التي تتضمن التقرير الأول للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، وكذلك إلى الوثيقة S/2010/153، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين، أولا من السيد تركي سعيد وبعد ذلك من السيد يامازاكي. أعطي الكلمة الآن للسيد تركي سعيد.

السيد تركي سعيد (لجنة الخبراء الماليين في العراق): وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، قدمت حكومة العراق تقريرها إلى المجلس، والذي تم إيداعه للأمانة العامة لتوزيعه على أعضاء المجلس.

إن المتطلبات الواردة في القرار نصت على تضمين التقرير ثلاثة محاور: أولا، توفير خطة وجدول زمني للانتقال من صندوق تنمية العراق إلى النظام البديل، ثانيا، تسوية الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق، وثالثا، تقييم التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية على صندوق تنمية العراق.

وقد أعدت حكومة العراق خطة عمل وجدول زمني للانتقال من صندوق تنمية العراق إلى ترتيبات بديلة تكفل الانتقال بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى آلية لاحقة تشمل ترتيبات المراجعة الخارجية للحسابات وتمكن العراق من الوفاء بالتزاماته على النحو المنصوص عليه في أحكام الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وتتمحور المعالم الأساسية لخطة العمل هذه حول الإبقاء على ذات الآليات المعتمدة حاليا في صندوق تنمية العراق، وذلك باستخدام الحسابات المصرفية المفتوحة لدى مصرف الاحتياطي الاتحادي في نيويورك للإيداع المركزي لجميع عائدات مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز بديلا عن حساب عائدات النفط، مع استمرار عملية الإيداع التلقائي للتعويضات المقررة بموجب أحكام الفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن المذكور والقرارات اللاحقة ذات الصلة، وتكون لوزارة المالية السلطة الحصرية لتشغيل الحساب المصرفي الخاص بإيداع عائدات مبيعات النفط والغاز بعد استقطاع نسبة التعويضات.

وتحل لجنة الخبراء الماليين محل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في الإشراف على التدفقات النقدية للحساب المصرفي الخاص وفقا لنظامها الداخلي الذي سبق أن أقره المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وصادق عليه مجلس الوزراء العراقي، ومن ضمن أحكامه صلاحيات اللجنة في تعيين مؤسسة للتدقيق الدولي لتدقيق الحساب المصرفي ومتابعة أعمالها وإقرار نتائج التدقيق والكشوفات النهائية للفترة المالية للحساب المصرفي، وكذلك متابعة تصفية الملاحظات الرقابية التي ترد في تقريرها ونشر جميع البيانات المتعلقة بذلك، إضافة إلى محاضر اجتماعات اللجنة وتقارير المتابعة التي ترسل إلى جميع الجهات الحكومية على الموقع الإلكتروني.

وأرفق بتقرير حكومة العراق الجدول الزمني لمراحل الآلية البديلة وصولا إلى اعتمادها للتنفيذ. ولا شك أن ما يقلق العراق في حال إنهاء صندوق تنمية العراق، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، هو رفع الحصانة عن الأموال العراقية في الخارج. كما استعرض تقرير حكومة العراق خطة العمل الخاصة بتسوية الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق خلال عام ٢٠١٠. وقد أوضح التقرير بأن مجموع الديون التي حصرها كانت بحدود ١٢٩ بليون دولار تمت تسوية ما مجموعه ٨٩ بليون و ٢٢٢ مليون دولار، والمتبقي بحدود ٣٩ بليون دولار، منها ٢٦ بليون دولار لدول مجلس التعاون الخليجي.

إن أهم اتفاقية لتسوية الديون كانت لمجموعة دول نادي باريس، حيث تمت تسوية أكثر من ٥١ بليون دولار. أما الدول الدائنة خارج نادي باريس فكان عددها ٥٥ دولة، تم التوصل معها إلى تسويات وفق شروط مماثلة لتلك المتفق عليها مع دول نادي باريس، باستثناء ١٣ دولة

من ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي، والجهود مستمرة للوصول معها إلى تسويات مماثلة.

وبصدد الدائنين التجاريين، تم التوصل إلى تسوية مع ٥٧٦ دائن تجاري مجموع ديونهم تزيد عن ٢٠,٩ بليون دولار. وما زالت العملية مستمرة مع الآخرين. ويقدر العراق من بقي من الدائنين التجاريين الذين لم تتم تسوية ديونهم بحدود ٦٢٩ مليون دولار.

وأكدت حكومة العراق التزامها بتسوية كامل الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق والاستمرار في معالجتها إلى حين تسويتها أو البت فيها، وتأمل أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم المساعدة لحين اكتمال جهودها بهذا الصدد.

وإزاء متابعة لجنة الخبراء الماليين لما ورد في تقارير الشركات الدولية للتدقيق المتعاقدة لتدقيق صندوق تنمية العراق، والاتصالات مع مكتب التعويضات في جنيف، وإزاء تعهد حكومة العراق المستمر بالالتزام بالقرارات الدولية، ولما لمسته هذه اللجنة من حرص جاد على إنهاء هذه الملفات، فإنها ترى أن الأوان قد حان ليسهم مجلس الأمن، بحكم وصايته القانونية والأدبية والدور الفاعل لأعضائه، في دفع الأطراف الفاعلة المعنية إلى إعادة النظر فيما تبقى من التعويضات المفروضة على العراق. ويعتبر اعتماد تطبيق مبدأ التسوية الذي اعتمد من قبل المجتمع الدولي في نادي باريس على التعويضات المتبقية، على الأقل، مسألة عادلة مقابل الدمار الهائل الذي تعرضت له المرافق الأساسية للاقتصاد العراقي. لقد تحمل الشعب العراقي كل ذلك دون أن يكون طرفا في اتخاذ قراراته. وترى اللجنة أن القرارات الدولية أعدل من أن تقف دون إعادة النظر ومراجعة ما سبق من قرارات بشأن الموضوع. إن إنجاز التسديدات المتقدمة ما كان ليتم دون دعم المجتمع الدولي، وأن النجاح في ذلك وإنهاء المشكلة يتطلب مواصلة هذا الدعم في المرحلة القادمة. وتابعت لجنة الخبراء الماليين، وبشكل خاص بعد صدور القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، جهود حكومة العراق المذكورة آنفا. ولأن حجم المبالغ المنظورة المترتبة على العراق لا يزال يشكل أكثر من نصف الموازنة السنوية. كما أن عام ٢٠١٠ شهد انتخابات برلمانية من المتوقع أن يستمر على أساسها التشاور لتشكيل الحكومة لشهور قادمة. لذا، فإننا نجد أن استمرار الحصانة بموجب قرار دولي دليل على نجاح مجلس الأمن في الدفع بالمسألة إلى الحل. وبهدف الوصول إلى تقييم موضوعي للتقدم المحرز بصدد الفقرة الخاصة بالرقابة على مستوى الدولة، فقد حدد تقرير حكومة العراق مجموعة من الأهداف القابلة للقياس. ويؤدي تحقيقها بالكامل إلى تطور أساسي ومهم في نظام الرقابة المالية والإدارية، وتفاصيل هذه الفقرات بين أيديكم في التقرير. وأود أن أشير إلى إنجاز النظام الشامل للقياس والمعايرة لإنتاج وتوزيع وتصدير النفط الخام وتشغيله أشارت مناقشات المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بصدده وبصدد الصادرات النفطية الفعلية إلى أن جميع الصادرات النفطية كانت تسجل في حساب عائدات النفط، بعد أن تم إيقاف مقايضة النفط باستيراد الكهرباء في عام ٢٠٠٧، وإيقاف صادرات المشتقات النفطية في النصف الثاني من السنة الماضية. ونأمل أن تتم، من خلال استكمال نظام العدادات، المطابقة بين المنتج في الحقول واستخداماته الداخلية والتصديرية، والتي من المتوقع إنجازها في عام ٢٠١١. وقد تم إنشاء لجان متخصصة على مستوى كل وزارة لإنجاز المتطلبات اللازمة لتحقيق دقة الرقابة والضبط الداخلي، وما زالت هذه اللجان مستمرة في أعمالها.

ولقد فضلت لجنة الخبراء الماليين أن تقدم إلى مجلس الأمن نسب الإنجاز للفقرات المستهدف تحقيقها لتطور هذا النظام على مستوى الدولة في تقريرها الثاني المقبل والذي يُفترض أن يُقدم قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، وفقا لأحكام القرار

١٩٠٥ (٢٠٠٩) حيث سيتم استعراض نتائج أعمال جميع هذه اللجان ونسب إنجاز المهام المكلفة بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تركي سعيد على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية. أعطي الكلمة الآن للسيد يامازاكي.

السيد يامازاكي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لإطلاع المجلس على التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية لصندوق تنمية العراق الحالي؛ وفي المسائل القانونية والخيارات التي يتعين النظر فيها لتنفيذ ترتيبات الخلف؛ وفي تقييم التقدم الذي أحرزته حكومة العراق في الإعداد لترتيبات الخلف للصندوق، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2010/166)، المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩).

بخصوص المسألة الأولى – أنشطة صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة – فقد دعا المجلس، في اجتماعه في فيينا يومي ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، إلى نشر البيانات المالية للصندوق شهريا وفي حينها في الموقع الشبكي للجنة الخبراء الماليين. ويسعدني أن ألاحظ أن اللجنة تنشر تقارير موجزة شهرية بالتدفقات النقدية الداخلة للصندوق والخارجة منه في موقعها الشبكي.

ونظرا لعدم وجود نظام شامل لقياس كميات النفط يعمل بكامل طاقته، لا يمكن أن نحدد بصورة موثوقة حجم جميع صادرات العراق من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، التي ينبغي أن تودع عائداتها في حساب إيرادات عائدات النفط وفي حسابات صندوق تنمية العراق. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أشير إلى أن حكومة العراق انتهت من إعداد خطة عمل مفيدة زمنيا لتنفيذ نظام شامل لقياس كميات النفط ويعمل بكامل طاقته. ويمكن الاطلاع على خطة العمل وحالة التنفيذ في الموقعين الشبكيين للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة ولجنة الخبراء الماليين. وأرحب بالمعلومات المستكملة التفصيلية التي قدمتها اللجنة وأدعو بقوة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل، على النحو الذي توخته حكومة العراق.

أنتقل الآن إلى المسائل القانونية والخيارات ذات الصلة بترتيبات الخلف لصندوق تنمية العراق. أولا، بخصوص حساب الضمان المتعلق بالعراق والتحويلات الأخرى إلى صندوق التنمية، حالما تم إنجاز جميع الأنشطة المعلقة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، ومع مراعاة المسائل الواردة في تقرير الأمين العام، ينبغي أن تُحول جميع الأموال المتبقية الأخرى من حساب الضمان المتعلق بالعراق إلى الصندوق. وبينما تسير عملية النظر في وثائق التصديق ببطء، على النحو المشار إليه في التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/2009/230) وتقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/2009/385)، فإن عدد خطابات الاعتماد التي لم يبت فيها بعد انخفض انخفاضا كبيرا إلى ٦٥ خطابا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠.

وفي ظل عدم تلقي الأمانة العامة للتأكيد المطلوب لوصول البضائع إلى العراق، فإن مجلس الأمن لديه خيار إلغاء بقية خطابات الاعتماد التي تتضمن مطالبات تسليم معلقة، لحين تقديم حكومة العراق لتعويض شامل عن جميع أنشطة المنظمة وممثليها ووكلائها فيما يتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء منذ بدايته.

أنتقل الآن إلى مسألة المدفوعات الإلزامية لصندوق الأمم المتحدة للتعويضات. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن لم يقرر، في الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، إيداع نسبة ٥ في المائة من عائدات جميع صادرات العراق من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق التعويضات فحسب، ولكن قرر أيضا أن ”يكون هذا المطلب ملزما لحكومة العراق الممثلة للشعب المعترف بها دوليا المشكَّلة حسب الأصول وأي خلف لها“. ولذلك، من

الأهمية بمكان كفالة الحفاظ على الآلية الحالية أو إنشاء آلية بديلة فعالة بنفس الدرجة لضمان إيداع هذه المدفوعات في صندوق التعويضات.

أتناول الآن مسألة امتيازات صندوق تنمية العراق وحصاناته. منذ إنشاء الصندوق في عام ٢٠٠٣، كان من المفهوم بوضوح أنه سيتمتع بهذه الامتيازات والحصانات لفترة زمنية مقيدة ومحددة. وعليه، فإنه حالما يصبح الصندوق صندوقا خاضعا كليا للملكية والسيطرة الوطنيتين، وما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك، فإنه سيتوقف عن التمتع بهذه الامتيازات والحصانات.

أنتقل الآن إلى مسألة حل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. فعقب تمديد ولايته حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) ووفقا للمادة ٩ (باء) من الاختصاصات المنقحة لمجلس المشورة، ”ستتخذ ترتيبات من أجل الحل الفوري للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠“.

وأخيرا، سأنتقل إلى تقييم التقدم الذي أحرزته حكومة العراق في الإعداد لترتيبات الخلف لصندوق تنمية العراق. لقد قدمت حكومة العراق خطة عمل وجدولا زمنيا واقعيين، ويسعدني أن حكومة العراق تعتزم اختيار مراجع حسابات دولي مستقل للتأكد من تقييد جميع عائدات صادرات العراق من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي. وفضلا عن ذلك، ألاحظ أن حكومة العراق تقر، في أول تقرير فصلي تقدمه إلى مجلس الأمن، بالتزاماتها نحو صندوق التعويضات عملا بالفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وكما ذكرت في وقت سابق أثناء هذه الإحاطة الإعلامية، فقد انتهت لجنة الخبراء الماليين من وضع خطة عمل مقيدة زمنيا لتنفيذ نظام شامل لقياس كميات النفط ويعمل بكامل طاقته، وأحث حكومة العراق على تقديم معلومات مستكملة بشأن هذه المسألة في تقريرها الفصلي التالي إلى مجلس الأمن.

بخصوص تفاصيل التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية لصندوق تنمية العراق الحالي، ألاحظ إدراج تدابير وأهداف معينة في التقرير الذي قدمه العراق. وفضلا عن ذلك، ألاحظ أن أمانة مجلس الوزراء ستضمن الوفاء بالمواعيد النهائية لبلوغ هذه الأهداف. وأشجع حكومة العراق على إبقاء مجلس الأمن على علم بهذه المسألة وعلى إدراج المعلومات المستكملة بشأن التنفيذ في تقريرها ربع السنوي القادم إلى مجلس الأمن.

لا يزال هناك ما يتعين عمله للتنفيذ الكامل لخطة العمل، كما قدمتها حكومة العراق، من أجل الانتقال إلى ترتيبات الخلف لصندوق تنمية العراق. وأتطلع إلى إبقاء مجلس الأمن على علم بالتقدم الذي تحرزه حكومة العراق في الإعداد لهذه الترتيبات.

بهذا تنتهي إحاطتي الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩). ويسعدني أن أرد على أي أسئلة قد تعن لأعضاء المجلس فيما يتعلق بالتقرير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد يامازاكي على إحاطته الإعلامية. إن الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما، السيد تركي سعيد من الجانب العراقي، والسيد يامازاكي، من جانب الأمين العام، يكملان بعضهما بعضا وسيفيدان عمل المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.